اولترتب عليها قوله ولا يقطع الخ يفهم منه كلام الشارح
لوصف بان يديم ذلك لمع القدرة عليه لم يجزها وتعبد ابدا وليس
اصلا قه بل فيه التفصيل المتقدم بالخاء المعجمة قاله في المختصر وري
بالحاء المهملة وبالخاء المعجمة ومعنى الاول الكثيف بالثاء المثلثة
وهو المتين ومعنى الثانية الساتراه فعلى الثانية يكون قوله السابع
تفسيرا للمخصي بالخاء ويحتمل وصف حيث ان تكون ستر ته من حيث سمته
فتتحد النسختان المذي يستر الخ تفسير للسابع وقوله ظهور قدميها
بل لا بد ايضا من ستر بطون قد ميها واذا كان لا عادة عند ترك
ستر بطن القدم يستدل على حذ بها الخ قال ع ظاهر كلامهم
هنا ان الواجب عليها ستر بعض خد بها اهـ اقول فيه نظر لان الشارح
انما تستر جميع خد بها وقد علمت ما قاله ع ولا يخفى ان كلا من ذلك
ينافي ما سيأتي له من انه يجوز لها ان تظهر وجهها وكفيها ولما اطلعه
شارح خليل من جوازا ظهار ما ذكر من الوجه والكفين فلعل مراده
من ستر الخد بين او بعضهما ضعيف اذ صلة به ايما الخفيف الذي
يشف واما اذا كان بحيث لا يصف الصورة فقط فيكره وتعيد في الوقت والوجه في
ذلك كالمرأة وهذا التفصيل بينه ما يشف ويصف ذكره ابن الحاجب تبعا
لابن بشير واعترضهما ابن عرفة بان الحكم فيهما واحد سواء وهو كل
والاعادة في الوقت واجيب بان المراد بالشاف الذي تجب الاعادة ابدا هو الشاف الذي
لا تبدو منه الصورة بدون تامل واما الشاف الذي
لا تبدو منه الصورة الا بالتامل فهو بيا وي الذي يصف في الحكم وهذا
بالسنة لستر البطن وما حاذاه على ما تقدم والا فظاهر عبارته
انه اذا كان الخمار يشف بحيث تظهر منه الرأس بدون تامل او غيره
ما ذكر فانها تعيد ابدا وليس كذلك فظهور قدميها تقدم
فيه وجوز ان تظهر وجهها والمراد بالوجه هنا ما يقع
عليه يده في الوضوء بدليل انهم اوجبوا عليها ستر شعر ذقنها

وهذا

وهذا يعلم الثابت في الجملة مع انه ش الوجه الذي يجب غسله احتياطا
خاصة فيدخل في الوجه والكثين فقط وقوله في الصلاة احترز عن
خارجها وقد تقدم تفصيله بيني بالغ قال المناوي في شارح الجامع
وخص الخيض لانه اكثر ما يبالغ به الاناث لما للاحتراز ان اراده به
ما يعم في الوسط ويرجي اي الاسفل بقرينة قوله اذا كان الدرع سابغا
الخ اذا كان كثيفا بحيث الصورة والاكره واعاد في الوقت
فان لم يستر لا عورته فقط لما مفهوم له لقوله فيما تقدم ويكره ان يصلي
بثوب ليس على اكثر انه منه شيء ولقوله ان كان كثيفا ساتر الجميع جسده
التمس اي التشديد في الدين فللكبير اي لمظنة الكبر والا فقد كان
الكبير حقيقة فهو حرام كما هي سوقة بكذا بالمغرب فيباح المراد
بالاباحة عدم الكراهة فيصدق بخلاف الاولى وقوله ويجب تركه
في الصلاة اي بحيث يخالف الاولى ومقتضى ذلك التفرقة بين تغطية
الاثاث مكروهة في الصلاة وغيرها اذا لم يكن عادتهم ذلك والا فخلاف
الاولى في الصلاة وسيتوا الطرفين في غيرها وهو كذلك وان كان المعم تيسر
في الصلاة واما تغطية الوجه لهما اي للرجل والمرأة الذي ينبغي ان الكراهة
مطلقا في الصلاة وغيرها على ما تقدم في تغطية الاثاث لما بين الصلاة
وصوما ابو الباعث على ذلك اما الصلاة او الصوم اي فرض السياق انه في احدهما
نية كعادته ضربا اي فوقا او على حفظ حاجم على خاصها وكان ذلك عادة
قوم يجب ان يصلي على ما هو عليه ايجابا في الاولى بقوله اخر وكالفقد
ان يجد ذلك كله قاله في المدونة واما ثياب مبتذلة مختلفا او جمع شعر او كرسيه
فان كان ذلك لباسه او كان في محل ولباسه به وكان بعض اشياء في محل قول
المدونة او كان في محل اذا كان يعود اليه تاليا اما اذا كان لا يعود فيكره
لا ذلك وحمل بعضهم المدونة على عمومها والاول ارجح لما في ذ ح
واما كثف الثوبين في الصلاة ان قصد بذلك مرة تعوذ اي وتقصد
الصلاة اي كفت شعره لاجل الصلاة او فعل ذلك لمجرد اي وحضر الصلاة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)